الأبعاد المجالية والاجتماعية للسياسة الترابية بالدار البيضاء
-حالة حي النسيم بمقاطعة الحي الحسني-

The spatial and social dimensions of the territorial policy in
- The case of Al-Naseem neighborhood in district of Hay Casablanca Al-Hassani

أ.ياسين أوصار، باحث في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض-المغرب

ملخص: تكشف عملية النسيم كعملية إعادة الإسكان في الشقق عن عمق الأبعاد السياسية وتغييب الأبعاد الاجتماعية، كما أنها جاءت لتستجيب لما تم التخطيط له في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، وقد شكلت العملية شحنة من الثوابت عبرت عن خضوع التعمير للنمط الرأسمالي مما ينعكس سلبا على الساكنة ويتجلى ذلك في الإقصاء والتهميش وغياب التكامل الوظيفي بين العملية التعميرية وباقي النسيج الحضري.

الكلمات المفتاحية: السياسة الترابية، إعادة الإسكان، التجديد الحضري**.**

Abstract: The process of re-housing in the apartments reveals the depth of the political dimensions and the absence of social dimensions. The process also came to respond to what was planned in the urban planning guideline. The process was a constellation of constants that expressed the subordination of the capitalist style, Negatively on the population is reflected in the exclusion and marginalization and the absence of functional integration between the process of reconstruction and the rest of the urban fabric.

Keywords: Territorial policy-Re-housing-Urban renewal.

مقدمة:

إن مشكل السكن بالدار البيضاء ليس حديث العهد، وإنما ترجع جذوره إلى الفترة الاستعمارية، أي منذ أن تم الفصل بين الأحياء الأوربية وأحياء السكان المغاربة، بحيث بدأ التهميش يطال الأنسجة العتيقة، كما ظهرت أنماط جديدة في النسيج الحضري كأحياء الصفيح والبناء غير المنظم، ولم يقف المشكل عند هذا الحد، بل استفحلت الظاهرة وتوسعت مجاليا جالبة معها مجموعة من المشاكل الاجتماعية على مستوى الصحة.

أمام هذه الظواهر الجديدة التي بدأت تشهدها المدينة، عملت الدولة على تبني استراتيجيات متعددة في سعيها لمواجهة هذه المشاكل، بدءا من محاولة حل أزمة السكن منذ العهد الكولونيالي، على اعتبار أن السكن هو أساس كل تلك المشاكل، ومن بين تلك الحلول تصميم "إيكوشارEcochard" الذي اقترح بالنسبة للمغاربة السكن في المجموعات الكبرى والأحياء النجمية "satellites Cité" التي توقعها في إطار مبادئ ميثاق أثينا في شكل وحدات جوارية من 30000 إلى 40000 نسمة مع مركز الخدمات والتجارة.

ومن محتويات هذه الاستراتيجيات بعد الاستقلال أيضا محاولة تأهيل العديد من الأحياء ك "سيدي الخدير بمقاطعة الحي الحسني أو إعادة الإسكان كالوفاق 1-2-3-4 بالإضافة إلى "حي النسيم[1]"، بنفس المقاطعة، لكن هذه الإستراتيجية رغم اختلاف ظرفها الزمني، تميزت بطابعها الاستعجالي وحضور الهاجس الأمني، على حساب الغايات الاجتماعية للساكنة البيضاوية، الشيء الذي طرح بدوره العديد من المشاكل.

انطلاقا من هذه المعطيات سنعمل على تتبع إحدى الاستراتيجيات التي نهجتها الدولة في هذا الإطار ويتعلق الأمر بتجربة "حي النسيم" بمقاطعة الحي الحسني؛ ذلك أن هذه العملية جاءت في إطار تجديد النسيج الحضري لوسط المدينة و ترحيل ساكنة المركز إلى هذا المجال.

مشكلة الدراسة:

إن ترحيل كتلة سكانية لها ارتباط وثيق بالمجال الذي عمرت به زمنا طويلا سيطرح العديد من المشاكل في المجال الذي انتقلت إليه والمقصود بذلك أن سكان المركز لهم ارتباط شعوري ولا شعوري بمجالهم وعملية "الترحيل" نحو مجال لا ترتبط معه بأية رابطة سيطرح العديد من المشاكل خاصة إذا تفحصنا أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ومن تم فإن السؤال الذي طرح هو هل "النسيم" يستجيب للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية للساكنة المرحلة؟ وهذا السؤال يطرح بحدة مسألة الاندماج بين السكن والساكنة، أو بين الحي وباقي المجال الحضري للدار البيضاء؟ ومن هنا تتضح الإشكالية العامة لهذه الدراسة، ويمكن أن نبلورها على الشكل التالي:

هل استطاعت الإستراتيجية الرسمية في مجال تحسين جودة المجال المبني بالمركز وتأهيله وطنيا ودوليا وفي مقابل ترحيل ساكنته إلى الهامش الجنوبي بحي النسيم المحافظة على نفس العلاقة التي تم نسجها بالمركز؟ وهل تمكنت الساكنة من أن تندمج وتنسجم مع خصائص المجال الجديد ووسطها السكني؟ وكيف كان رد فعل الساكنة ومدى تكيفها مع المعطيات الجديدة؟ وكيف سينعكس ذلك على المجال الحضري؟.

فرضيات الدراسة:

- أن ساكنة النسيم لا ترتبط بمجالها الجديد لكونها ساكنة معدمة الدخل، وحتى لو كانت تتمتع بحدود معقولة من الدخل فلن تندمج مع هذا المجال، لكون المدة الزمنية بالنسيم غير كافية لتحقيق الاندماج مقارنة مع المدة الزمنية في المركز.

[1]- كان حي النسيم تابعا لمقاطعة ليساسفة قبل دمج هذه المقاطعة بمقاطعة الحي الحسني حسب التقسيم الإداري لسنة 2003.

-أن ساكنة النسيم لن تندمج مع مجالها الجديد في غياب الشروط الحقيقية للاندماج وهي العمل، وعندما نتحدث عن العمل فإن المعطيات المتعلقة بالعمل في النسيم ليست كمثيلتها في السابق، فالمجال السابق يوفر ظروف النشاط غير المهيكل التي تستجيب لمختلف الشرائح الاجتماعية، وبالتالي إمكانية العيش في تلك الظروف السكنية، فشكل العمل عنصرا مضادا للسكن لتحقيق الاندماج.

- أن الساكنة تضطر للتنقل إلى مجالاتها السابقة مما يكلف ميزانية الأسر ويفترض مسألة أساسية وهي غياب اندماج الحي في النسيج الحضري لغياب التكامل الوظيفي بينه و باقي المجال.

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة استكشاف المشاكل التي تواجه التعمير في غياب دراسة حقيقية للمشروع، و كيف أن عمليات التعمير تساهم في إعادة إنتاج المشاكل المرتبطة بالسكن، بل إن المواقف السلبية من طرف الإدارة تساهم في تعميق المشاكل وتزيده حدة.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز المشاكل العمرانية المرتبطة بالتعمير العملياتي، كما تمكن من بسط العراقيل التي تحد من فعالية التدخلات العمومية في مثل هذه العمليات لفائدة المهتمين بالشأن العمراني.

منهجية الدراسة:

للوصول إلى الهدف المعلن في هذه الدراسة والإجابة على تساؤلاته تم اتباع الخطوات التالية:

-التردد على المصالح الإدارية كالوكالة الحضرية للدار البيضاء والعمالة والمقاطعة لتوفير المعطيات الخاصة بالحي وبالعملية العمرانية.

-الاستمارة والحوار: شكلت المصدر الرئيسي للمعلومات، لكونها تلامس عن قرب الساكنة المعنية، بحيث أمكن عن طريقها بالإضافة إلى المعاينة الميدانية تأمين احتياطي مهم من المعطيات الإحصائية، واستخلاص مجموعة من التقاطعات والمتغيرات التي مكنت من مقاربة مسألة الاندماج/اللاندماج، وبالتالي تكوين صورة حقيقية عن الحي، ولهذا تم اختيار عينة شملت 200 أسرة قاطنة بالنسيم، وكان يتخلل الاستمارة حوار مع الأسر الذي مكن من إغناء المعطيات العامة عن الأسر، كما كانت تتم زيارات للحي لرصد التغيرات وتدوينها.

المنهج المستخدم:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عندما يتعلق الأمر بمعاينة الظواهر ووصفها وفهمها، والمنهج الجدلي وذلك لربط الموضوع بسياقه العام وتحليل واقع السياسة الترابية بالمجالات الهامشية الحضرية.

تحديد مفاهيم الدراسة:

السياسة الترابية: يطرح هذا المفهوم مجموعة من الإشكاليات تتعلق بتعريف هذه السياسة، وتحديد مجال تطبيقها، ودور الدولة والجماعات المحلية فيها، والقضايا التي ترتبط بها، وهذا ليس فحسب من الناحية اللغوية(ارتباط مفهوم السياسة بمفهوم المدينة)، ولكن من الناحية العملية، ذلك أن هذه السياسة عادة ما تأخذ معاني عدة وترتبط بمقاربات ووظائف أو اختصاصات قد تلتقي أو تتنازع مع بعضها البعض(بهضوض محمد، 2012، ص4-5)، وهكذا فإن سياسة المدينة في المغرب قد تفيد على السواء:

-السياسة العامة التي تباشرها الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى المجال الحضري(دون المجال القروي)، وهي بذلك ترادف "السياسة الحضرية"؛

-السياسة القطاعية التي تباشرها وزارة معينة، هي "وزارة الإسكان والتعمير..."، وتعني مجموعة التدابير والمؤسسات والبرامج التي تطبقها هذه الوزارة في المدن؛

-السياسة المحلية التي تباشرها الجماعات المحلية على مستوى المدن في حدود القوانين المعمول بها (أي درجة اللامركزية)؛
-السياسات التي تباشرها المصالح الخارجية أو القطاعية في كل مدينة، في حدود درجة اللامركزية المتبعة والتي تتعلق بمجالات التعليم، والشغل، والأمن، والصحة، والثقافة، والنقل؛
-السياسات أو البرامج الوطنية التي تهم المدن مثل: برنامج " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية "، وبرنامج التأهيل الحضري، وبرنامج مدن بدون صفيح، وبرنامج جمع النفايات ومعالجة المياه العادمة.

إعادة الإسكان: يعتبر هذا النوع من العمليات العمرانية احد الأنواع التي كانت أكثر شيوعا في عقدي السبعينيات و الثمانينيات من القرن 20 ولا زالت مستمرة إلى الآن، إذ أن نواة بعض الأحياء في الدار البيضاء كانت عبارة عن إعادة الإسكان يتحمل فيها السكان تكاليف البناء، بينما يكون التجهيز عبر مراحل تظهر أهمية هذا النوع من أشكال التدخل في كونه لا يكلف الدولة من الناحية المالية، غير أنه يتم عند هوامش المدينة مما يساهم في توسع المدينة ويبين الدور الذي تلعبه هذه العمليات في الدينامية المجالية، وامتصاص مساحات كبيرة من المجال ويظهر ذلك من خلال عملية مولاي رشيد لوحدها (13500 وحدة سكنية) قد ناهزت من الناحية الكمية ما تم إنجازه من السكن الاجتماعي خلال الفترة الاستعمارية (14193 وحدة سكنية ما بين 1944 و1956)(المصطفى شويكي، 2003، ص71)، وتظهر الانعكاسات الكمية بالضرورة في هذا النوع من أشكال التدخل على المجال الذي تتضاءل فيه المساحة الفارغة لصالح المبنية.

هناك نوع آخر من العمليات التعميرية في هذا المستوى ويتعلق الأمر بترحيل الأسر إلى شقق جاهزة، لكن طريقة الأداء تختلف عن الشكل السابق، وهنا يتم ربط السكان بسياسة القروض السكنية مع شروط يجب توفرها في المستفيدين ويعطي البعض الأفضلية لإعادة الإسكان في سكن جماعي وذلك من أجل مواجهة مشاكل قلة الأراضي والجمال العمراني(إدريس بنجلون، 1993، ص23)، لكن تطرح هذه العملية مشكل تسويقه بأسعار منخفضة جدا عن سعر تكلفتها للمستفيدين، ما يخلق مشاكل للجهة المشرفة على المشروع كعملية التشارك بمولاي رشيد والنسيم بليساسفة، أضف إلى ذلك المشاكل العمرانية التي تطفو على السطح من قبيل تشويه مرفلوجية الحي بسبب التعديلات المدرجة على الشقق من طرف السكان، الملاحظ أن هذه السياسة ارتبطت وثيقا بالوضع الأمني للدار البيضاء ما جعل الهوامش الحضرية الداخلية للمدينة تنفتح على تعمير خاص سمي من طرف الباحث رشيق عبد الرحمان بالتعمير الاستعجالي، ومنه الأحداث المرتبطة بحريق الدرب الجديد سنة 1958 وأحداث 1981 التي شكلت الفرصة للقضاء على الحي الصفيحي لبنمسيك بحي مولاي رشيد بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية USAID.

الاندماج: يعتبر مفهوم الاندماج من المفاهيم السوسيولوجية المحضة، فهناك من الباحثين من يميز بين نوعين من الاندماج(René Schoonbrodt, 1979, p46-47):
اندماج حالة: يعني حجم وكيفية مشاركة الفرد في محيطه البيئي، ويحيل المفهوم في هذا المستوى إلى مفاهيم مضادة كالإقصاء، والتهميش، والتمييز.
-اندماج سيرورة: فتحاول فيه المجموعة أن تكسر ذلك الإقصاء أو حل النزاعات التي تطرح أمام الآخرين.

وإذا احتفظنا بهذه المفاهيم في حدود هذا المستوى سنغيب العنصر المجالي في مفهوم الاندماج، ذلك أن المجال يشكل عنصرا أساسيا في العلاقة التفاعلية مع المجتمع لتحقيق مفهوم الاندماج، بل يعتبر إحدى الميكانيزمات الأساسية للاندماج، وتظهر هذه الآلية من خلال شكل العلاقات التي ينتجها مجتمع من المجتمعات مع مجاله، وبالتالي يصبح المجال جزءا لا يتجزأ من الاندماج، ويظهر ذلك من خلال الأنشطة التي يمارسها السكان في هذا المجال وتصبح عاملا في مصدر

عيشهم، ومن هنا يتضح أن عمليات إعادة الإسكان التي تتم بترحيل السكان إلى المجالات الهامشية بعيدا عن مجالاتهم تطرح مسألة الاندماج بحدة، سواء بين السكان والمجال الجديد من جهة، أو بين هذا المجال وباقي المجال الحضري ككل؛ وتتضح من جهة العلاقات الوظيفية بين أجزاء المجال الحضري، وهو ما يتم تغييبه في كل عمليات إعادة الإسكان.

التجديد الحضري: يقدم HenryCoing تعريفا لمفهوم التجديد الحضري في كتابه Rénovation urbaine et changement social على أنه تعديل لوجه الأحياء القديمة (HenryCoing,1966,p9)وهو بذلك لم يحدد بدقة مفهوم التجديد الحضري وجعله فقط مرتبط بالتعديل دون تحديد مصير الساكنة، وهل التجديد يقتصر على نوع من الترميم، أم يعني إدخال نوع من الإصلاحات المرتبطة بتزيين الواجهات؟ أم هل التجديد يهم ترحيل الساكنة إلى مجالات أخرى؟

وبالرجوع إلى تاريخ التجديد الحضري نجد له أصلان مختلفان:

-هناك عمليات من نوع تجاربHausman، المرتبطة بمشاكل التهيئة الحضرية للبحث عن الروعة و الشهرة لغاية سياسية؛

-النوع الثاني والذي نشأ في نفس الفترة بعمليات تجديد الأوضاع المتردية بالسكن (Henry Coing, 1966, p9).

يتضح من خلال ما سبق أن التجديد الحضري يستهدف القضاء على جميع أشكال السكن غير اللائق بما فيه النموذج الذي يمثل المدينة القديمة، وفي هذا إلحاق الضرر بأنواع النسيج الحضري، كما أن التجديد الحضري في هذا المستوى يخفي وراءه أبعادا سياسية هي التي تتحكم في عملية التجديد الحضري لأنه في غياب إشراك السكان في عملية التجديد تتضح النوايا السياسية، وفي هذا الصدد يؤكد Jean-Pierre Paul أنه لكي تنجح عملية التجديد يجب إخفاء حدود تحولات هذه العملية(Jean-Pierre Paul,2000,p149).

الخلفيات والأبعاد لمشروع حي النسيم ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لسنة 1984:

أمام الأحداث التي شهدتها مدينة الدار البيضاء سنة 1981 فرض على الدولة التدخل لضبط المدينة على المستوى الأمني، وتشتيت ساكنة المدينة القديمة في اتجاه هوامش متباعدة يتطلب الربط بينها عبر خطوط النقل العمومي و حتى الخاص مدة طويلة من الزمن، وبذلك تم اقتراح مشروع عمراني لتجديد النسيج الحضري وتهوية مركز الأعمال وتسهيل حركة المرور داخله، وهذا المشروع المعروف "بالمحج الملكي" الذي يمتد على مساحة تقدر ب 50 ha للربط بين مسجد الحسن الثاني وساحة الأمم المتحدة لجعل المركز قطبا من مستوى دولي يتضمن مختلف متطلبات نشاط وحياة رجال الأعمال(الوكالة الحضرية للدار البيضاء، 1984)، وبذلك المسجد القطب المهيكل لكل عمليات التهيئة في الدار البيضاء، ولأهمية هذه العملية أسندت مهمة تنفيذها للشركة الوطنية للتهيئة الجماعية التي وضعت دراسة سوسيو-اقتصادية وعقارية وتقنية لانطلاق المشروع فتوصلت للنتائج التالية:

الجدول رقم 1: الخصائص السوسيو-اقتصادية لمجموع المنطقة المدمجة في المحج الملكي(الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية).

عدد الأسر	عدد السكان	حجم الأسر	عدد المباني	وضعية استغلال المساكن %		
				مكترون	أصحاب الزينة	الملاك
19722	97029	5.2	6140	81 بالمجان	12	7

فحوالي 97029 نسمة مرشحة للترحيل في اتجاه حي النسيم، غالبيتها تعيش في ظروف سكن غير لائقة و سكن متقادم وذات كثافة مرتفعة، وغالبية الأسر أي 81% تكتري مساكنها بينما اقل من 10% منها مالكة.

وبذلك فقد شرع في عملية الترحيل سنة 1995 بعدما تم تقويم المبلغ في 1/3 ستدفعه الأسر للحصول على الشقة وتتحمل الشركة الباقي، وقد وصل عدد الأسر التي تم ترحيلها إلى 2193 أسرة، أي ما يقارب 12000 نسمة أي 10% من مجموع المنطقة.

غير أن السؤال الذي يطرح بحدة في هذا المستوى، لماذا تم اختيار هذا الموقع بالذات دون غيره من مواقع أخرى من الدار البيضاء لساكنة تعتبر نفسها أنها أصل ساكنة البيضاء؟ هل توجه العملية جاء ليصحح مسار التعمير في الدار البيضاء؟ هل تخفيض الكثافة بالمركز يناء على ما نادى به المخطط يجب أن يكون في أية ضاحية من ضواحي الدار البيضاء للحفاظ على مركزية المركز؟ فإذا أخذنا عملية النسيم التي تصنف ضمن العمليات التعميرية المعقدة في إطار التجديد الحضري جاءت متعددة الأهداف في سياق "القاعدة التقليدية لخلق قطعة من مدينة حسب Claude Chaline. فعند تتبع وثائق التعمير منذ العهد الكولونيالي نجد أنها تنص على ضرورة خلق قوة عمل بجوار الأحياء الشمالية الشرقية في إطار تزكية المنطلقات التي رسمها "ليوطي Lyauté"، لكن الواقع كان دائما عكس الوثيقة التعميرية بحيث اتجه التعمير نحو الجنوب لضغوط عقارية بالأساس، لكن عندما يتعلق الأمر بمشروع من حجم المحج الملكي والنسيم، تحكمت فيه ظرفية المراقبة السياسية المتشددة للمجال وبتأطير من مؤسسة تابعة لوزارة الداخلية، كان لابد من احترام وثيقة التعمير التي رسمت خطوطه العريضة، فهل هذا الخلاف ينم عن اقتناع الدولة ببطلان وتناقض الحلول المقترحة لحل أزمة المدينة؟

إن أزمة المدينة في الدار البيضاء هي أزمة ديمغرافية، حيث تعد مركز استقطاب لتوافدات هجرية كتلية من البوادي وحتى المدن الأخرى، مما أدى إلى إثقال المدينة بساكنة كبيرة جعلتها تعجز عن الاستجابة لمطالبها الطبيعية في الحياة، وبالتالي ارتفاع الكثافة السكانية بالمدينة، هذه الكثافة خنقت المركز في المدينة القديمة خارج السور، هذه الحقيقة الديمغرافية جعلت الدولة عندما تقوم بعملية التجديد الحضري لا تستجيب للاتجاه الذي رسمته وثيقة التخطيط العمراني، بل يبقى الحل في نظرها أي وجهة من أماكن المدينة قابلة للتوطين، دون اعتبار للخصوصيات وارتفاقات التعمير، ولهذا نجد في المقاطعات الجنوبية اتجاه لارتفاع معدلات النمو السكاني، كما توضح ذلك الخريطتين 1 و2، إذ تبرزان إلى جانب اتجاه ارتفاع النمو السكاني نحو المقاطعات الجنوبية، هناك اتجاه نحو تحرير المركز وتخفيف الضغط السكاني عليه بالإضافة إلى خفايا تبرزها الخريطة هي تلك الدينامية بواسطة السكن الاجتماعي الذي تعرفه المقاطعات الجنوبية لما تتوفر عليه من رصيد عقاري كبير.

وبما أن مشروع النسيم مخصص لإيواء قاطني المدينة القديمة المشمولين بالمحج الملكي، فإنه يعبر أيضا عن سياسة الدولة في مجال السكن، التي تستجيب لظروف سياسية، كما أن هذه السياسة تستجيب لمشكلين:

1-أزمة السكن: التي ستصبح على المدى المتوسط خطرا فعليا، وستكون قوة مطلبية لا يمكن أن توقفها الدولة إذا لم تتدخل كليا.

2-مشكل الشغل: هذا المشكل(BenzakourSaad,1978 ,p176) حاولت أن تحله بتوفير قوة العمل بجانب المنطقة الصناعية ليساسفة، لكن هذه القوة العاملة القادمة إلى سكناها الجديدة لا ترتبط بصناعة النسيج أو الخشب، بل لها تقاليد بحرية، بمعنى هي مرتبطة بالصناعة المينائية والميناء، أو مرتبطة بالقطاع الثالث عن طريق التجارة، وهنا نسرد كمثال باب مراكش-درب السلطان- القريعة.

يتضح إذن أن مثل هذه العمليات يكون هدف الدولة منها هو إقصاء لتلك المجموعة السكانية، مما يطرح مسألة الإندماج كمعطى تم تغييبه في الدراسات الأساسية في هذه العملية التعميرية وتظهر الغايات السياسية أكثر من البعد الاجتماعي.

حي النسيم: مشروع سكني بمنطق الإقصاء و التهميش:

بالنسبة لساكنة النسيم تتحدد ميكانيزمات الإقصاء الذي تشعره هذه المجموعة البشرية، إلى جانب السياسات الحضرية بدينامية البنية الاقتصادية للتعمير الرأسمالي، فبناءا على هذه الدينامية نفهم جيدا تأثير توطين مختلف أصناف الأنشطة وبالتالي الشغل وأصناف الفئات الاجتماعية (Monique Pinçon Charlot et autres, 1986, p147)، ونجد من بين هذه الميكانيزمات التي تساهم في الإقصاء هناك سياسة القروض، هذه السياسة التي تكون غالبا انتقائية لذوي الدخل المتوسط و القادرين على الأداء(Alain Durand-Lasserve,1986,p117)، ثم هناك عامل أساسي وهو عامل زمني يرتبط

الخريطة رقم 1

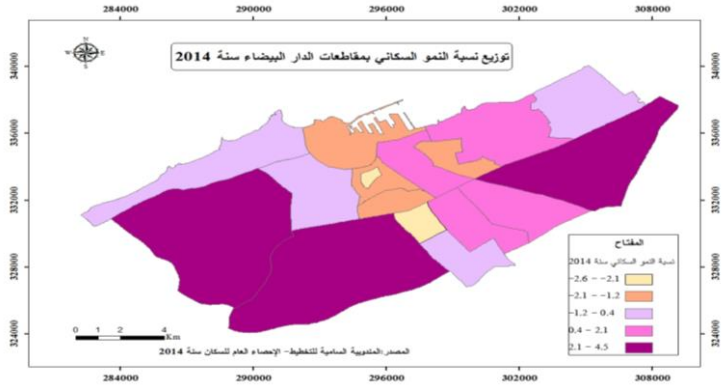

الخريطة رقم 2

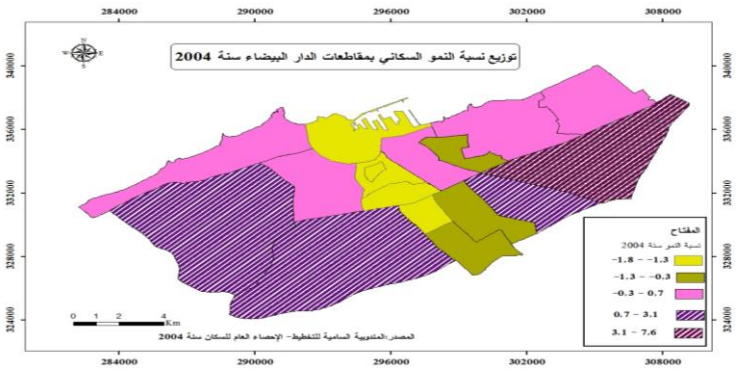

بالتراكم الثقافي والتاريخي في العلاقات المنتجة مع المجال، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2: حي النسيم: مدة إقامة أرباب الأسر بسكناها السابقة بالمدينة القديمة

مدة الإقامة	العدد	النسبة %
2 سنتين و أقل	03	01,5
3-5 سنوات	06	03
5-8 سنوات	04	02
8 – 12 سنة	10	05
12-20 سنة	29	14,5
20-30 سنة وأكثر	38	19
30 سنة وأكثر	110	55
المجموع	200	100

المصدر: بحث ميداني- عينة 200 استمارة

يتضح من خلال الجدول أن المدة القوية بالحي السابق، وحجم وشكل العلاقة المنتجة مع مجاله كافية بأن تخلق تلك الرابطة الشعورية واللاشعورية معه من طرف الساكنة ف 93.5% من أرباب الأسر نجدهم أقاموا مدة تزيد عن 8 سنوات بالمدينة القديمة، أما أقل من 8 سنوات فلا يمثلون سوى 6,5%.

وبذلك تظهر أهمية عنصر الزمن في خلق أشكال جديدة من التنقل يفرضها ما يمكن أن نسميه "الحنين إلى الحي القديم" ويتجلى ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3: اتجاهات التنقل أرباب الأسر في حي النسيم

المقاطعة	العدد	النسبة المئوية %
مقاطعة سيدي بليوط	59	42.44
مقاطعة آنفا	14	10,07
مقاطعة المعاريف	10	7,9
مقاطعة الحي الحسني	16	11,51
مقاطعة عين الشق	8	5,75
مقاطعة الفداء	20	14,38
مقاطعة الحي المحمدي	2	1,43
مقاطعة عين السبع	4	2,87
مقاطعة مولاي رشيد	2	1,43
باقي المقاطعات	4	2.87
المجموع	200	100

المصدر:بحث ميداني- عينة 200 استمارة

يبرز لنا الجدول أهمية التنقل نحو المدينة القديمة بمقاطعة سيدي بليوط أي ما نسبته 42,44 % تليها مقاطعة الفداء وهي منطقة تعرف توافدات هجرية مهمة من ساكنة النسيم على اعتبار أن هذا الحي قد استقبل ساكنة في إطار الاستفادة من الشقق بعد الفيضانات التي تعرض لها حي بوجدور جراء التساقطات المطرية الغزيرة لسنة 1996، فلذلك "كلما ارتفعت درجة الحركية، كلما ضعفت درجة الاندماج أو يكبر خطر اللاندماج (Jean-François.Besson, 1970, p209)، كما يزداد الإحساس بالإقصاء والعزلة وسخط عام على العملية التعميرية، لأنها ساهمت بشكل قوي في اقتلاع جذور الساكنة من مقرها الأصلي حيث التاريخ والثقافة والمجتمع يتطابقون مشكلين هوية الفرد.

يتضح إذن أن المدة الزمنية قادرة على صهر العلاقات مع المجال، فمجال النسيم لم يحقق هذا البعد بخلاف المركز أو درب السلطان، مما خلق دينامية بين الجنوب الغربي وهذه المجالات ، دينامية كانت على حساب مجموعة من العناصر الأخرى وأولها المصاريف في ميزانية الأسر والمسافة المجالية والزمنية، يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 4 : المصاريف في ميزانية أرباب الأسر بحي النسيم

مجالات الصرف	العدد	النسبة %
الماء و الكهرباء	200	29,54
التغدية	239	24,72
الأقساط البنكية للشقة	155	19,15
التنقل	156	19,28
التطبيب	59	7,29
المجموع	809	100

المصدر: بحث ميداني- عينة 200 استمارة.

يظهر من خلال الجدول أن التنقل والأقساط البنكية الخاصة بتسديد قرض الشقة، أصبحا عنصرين دخيلين في ميزانية الأسر، فالأسر من فئة الطبقات التي لا تتوفر على دخل قار زادت من حدة الاندماج، فبعدما كانت القدم هي وسيلة التنقل الأساسية لجميع الفئات العمرية، أصبح النقل الجماعي يشكل أزمة المصروف اليومي للسكان مما اضطر معه العديد من النشيطين إلى التعطل-الأنشطة غير المهيكلة التي كانت توفرها المدينة القديمة- فإذا كان النقل الجماعي يشكل في منظومة الأدبيات التعميرية والتهيئة عنصرا من عناصر الهيكلة المجالية وعاملا من عوامل الاندماج، بحيث" يسمح بتقريب المسافة المجالية والزمنية بين الأحياء والمركز"(Azouz p127 ,Begag,1995)، فإنه والحالة هاته يعتبر عاملا من عوامل الإقصاء المجالي وحتى الاجتماعي، بحيث لا يساهم بشكل فعال في اندماج الساكنة في وسطها الجديد بالنسيم، بل ساهم بشكل أكثر فاعلية في إقصائها وتعطيلها، وبذلك شكل البعد الزمني والمجالي عاملان في الإقصاء والإحساس باللاندماج.

خاتمة:

يتضح من خلال ما سبق أن الشحنة السكانية التي تميز ساكنة الأحياء غير اللائقة قد تشكل خطرا يهدد مراكز القرار السياسي في مدينة الدار البيضاء، وهو ما جعل الدولة منذ عهد الحماية ترفع شعار "التعمير الاستعجالي"(AbderhmaneRchik, 2002, p186)، هذا التعمير الذي طغت عليه الهواجس الأمنية في حين تغيب الأبعاد الاجتماعية، فتطرح مسألة الهوية بالنسبة للفرد في هذه العمليات العمرانية المرتبطة ب"الترحيل"- بصيغة قسرية-، إذ أن العوامل الثقافية والزمنية التي تحدد قوة الارتباط بالمجال قد تضمحل مع التعمير الأمني الاستعجالي الذي يفرض

منطق الإخلاء وبالقوة إن اقتضت الضرورة ذلك، مما يطرح مشاكل جديدة بل و أكثر حدة، وتكون بذلك عملية المحج الملكي بالمركز و لنسيم لإيواء الساكنة المشمولة بهذا المشروع العمراني قد بينت الوجه الخفي لهذه الساكنة الهشة.

قائمة المراجع:

1. إدريس بنجلون(1993)، استيعاب أحياء الصفيح: نحو ممارسة جديدة، في الموئل، عدد فبراير.
2. عبد الرحمن المالكي(2001)، الاندماج والإدماج: مستويات الدلالة السوسيولوجية. في التكوين الجامعي والاندماج السوسيومهني، منشورات كلية الآداب، فاس.
3. محمد بهضوض (2012)، سياسة المدينة في المغرب– وزارة السكنى و التعمير وسياسة المدينة- المنتديات الجهوية – الحوار الوطني: سياسة المدينة، أبريل-ماي
4. المصطفى شويكي (2003)، السكن غير اللائق، المفاهيم و الدلالات: أشغال يوم دراسي حول السكن غير اللائق في 28 ماي 2003، منشورات الاتحاد الجغرافي، فرع الدار البيضاء.
5. Abderhmane Rchi (2002). Casablanca: l'urbanisme de l'urgence. Imprimerie Najah El-Jadida. Casablanca.
6. Alain Durand-Lasserve(1986). L'exclusion des pauvres dans les villes du tiers monde. Éditions l'Harmattan. Paris.
7. Azouz Begag (1995). Espace et exclusion : Mobilités dans les quartiers périphériques d'Avignon. Editions l'Harmattan. Paris.
8. Besson Jean-François (1970). L'intégration urbaine .Editions Presses Universitaires de France.Paris.
9. Claude Chaline (1999). Régénération urbaine. Edition P.U.F.Paris.
10. Henry Coing (1966). Rénovation urbaine et changement social. Éditions ouvrières. Paris.
11. Monique Pinçon- Charlot et autres(1986). Ségrégation urbaine: Classes sociales et équipement collectifs en région parisienne. Éditions Anthropos. Paris.
12. Paul Jean-Pierre (2000). Géographie urbaine. Éditions Armand colin. Paris.
13. Saad Benzakour (1978). Essai sur la politique urbaine au Maroc 1912-1975. les éditions maghrébines. Casablanca.
14. Schoonbrodt René (1979). Sociologie de l'habitat social. Edition des archives d'architecture moderne. Bruxelles.